قراءة جديدة لمراحل مهمة من تاريخنا

■ عندما استمعت إلى الكلمة "التاريخية" أو «الخطاب المهم» كما اسماه بعض المحللين، التي ألقاها فخامة الأخ الرئيس في جامعة عدن بمناسبة انعقاد الندوة العلمية حول: "الأبعاد السياسية والقانونية للاستحقاق الدستوري لدولة الوحدة"، تذكرت مقولة ليطرس بطرس غالي- الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كنت قرأتها له منذ مدة طويلة في كتابه (جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، ١٩٧٧م: ص١٧٩).. يقول فيها: "إن كثيراً من المنازعات العربية التي لم تتبلور أو تعرض أبعادها على الملأ، قد تمت تسويتها منذ نشأتها في ظل (الدبلوماسية السرية)، التي يتعذر الوصول إلى نص المحادثات التي جرت فيها، أو الوقوف على الوثائق التي أسفرت عنها. وبالتالي، فهذا النجاح في تسوية تلك المنازعات الناشئة، وعدم الإعلان عنها، حتى لا تنفجر مرة أخرى لمجرد أن توقف الرأي العام على كنهها، هذا النجاح لا يمكن أن نسجله أو ندرسه، بل إن الرؤساء والدبلوماسيين الذين قاموا بأدوار توفيقية جوهرية في سبيل تسوية تلك المنازعات، لم يتركوا لنا مذكرات قد تضيئ السبيل أمام الباحثين، حتى يستطيع الجيل الجديد أن يستفيد من تجاربهم، وظاهرة التقصير هذه لم تعالج حتى اليوم، لأن القيادات العربية من النادر أن تكتب مذكراتها".

أ.د. طارق أحمد المنصوب ●

إن الصعوبة في فهم مجريات بعض الأحداث السياسية التي كانت تقع في الساحة الوطنية أو حتى على الساحة العربية، تعود إلى أن كثيراً من صناع القرار السياسي العربي لا يتركون للتاريخ وللمؤرخين كتاباتٍ أو مذكرات تصف الوقائع "كما حدثت بالفعل"، على عكس ما يفعله كثير من الساسة والقادة الغربيين الذين يكتبون مذكراتهم، ويتحدثون عن تجاربهم في ممارسة السلطة، والقضايا التي تعرضوا لها، والمؤثرات أو الضغوط التي تحكمت في توجيه سياساتهم وقراراتهم.

أما السياسة العربية وممارساتها فإنها تفتقر غالباً إلى الوضوح، وتغيب عنها الصراحة، لأن القائد العربي قلّما يترك للتاريخ وللمؤرخين شيئاً ذا أهمية، مما يمكن الاستفادة منه في فهم وكتابة التاريخ، وتحليل الوقائع التاريخية كما حدثت بالفعل دون تزييف أو مغالطة، ودون سعي لطمس بعض الحقائق، أو تغيير بعض الوقائع، أو إخفاء بعض الأدوار، والمبالغة في إبراز بعضها الآخر، مما يمكن أن ينسب لهذا الطرف أو ذاك، سلباً أو إيجاباً.

مناسبة هذا الحديث، ما ورد في خطاب فخامة الأخ الرئيس، وما سرده من تفاصيل بعضها مما تحتضنه دفات كتب التاريخ الوطني، ربما ليس بنفس التفاصيل الدقيقة، ولا بنفس الوضوح والموضوعية؛ إذ كثيراً ما كانت تعوز الباحثين والمؤرخين بعض التفاصيل والأدلة والشواهد التاريخية أو الوثائقية، لمعرفة وترتيب بعض الأدوار ونسبتها إلى فاعليها الحقيقيين، وتعريف الرأي العام الوطني بحقيقة الأدوار التي لعبها كل طرف، ودوره في عملية إعادة أو إعاقة تحقيق الوحدة، وربما الأهداف والمكاسب الحقيقية التي سعى كل طرف إلى تحقيقها من وراء عملية التسريع بوتيرة الوحدة الوطنية، ثم الأسباب الحقيقية التي قادت إلى محاولة الانقلاب على دولة الوحدة اليمنية صيف ١٩٩٤م، بعد عجز تلك الأطراف عن تحقيق أهدافها.

وبعضها الآخر، مما لم يتم ذكره أو الإشارة إليه، أو جرى طمسه عمداً من معظم وثائق محادثات الوحدة وأدبياتها، في عملية مدروسة ربما كان القصد منها العودة بعد فترة من الزمن للاستفادة منها في لعب أدوار بطولية، أو تزييف الوقائع، بغية استغلالها للمتاجرة بقضايانا الوطنية، وقضايا الجماهير المطلبية، معتمدة على فرضية سرعة نسيان الشعوب للوقائع، وعدم تذكر أجيال الحاضر وقائع الماضي، ولذا جاءت الإشارات والتفاصيل التي وردت في تلك المحاضرة أو الكلمة التاريخية لتلقي بضوئها على حقبة مهمة من تاريخ بلادنا، ولتكشف عن بعض الأسرار والوقائع التي لم تتضمنها، إما لظروف المرحلة التي حدثت فيها تلك الأحداث، أو لارتباطها ببعض القوى التي لم تكن ترغب في حدوث أي نوع من التقارب بين شطري اليمن وقيادتيه.

ولذا، يمكن على ضوء الحقائق الجديدة مقارنة الروايات السابقة والكتابات المختلفة، وإعادة كتابة التاريخ الوطني خلال الحقبة التاريخية التي أشارت إليها الكلمة... وهي بهذا تلقي على عاتق الباحثين والمهتمين مسئولية التنقيب والتمحيص في وثائقنا الوطنية لمقارنة تلك الرواية بما جاء في تلك الوثائق والمراجع التاريخية بغية إعادة كتابة التاريخ الوطني.. وسيكون لنا عودة - إن شاء الله تعالى - للحديث تفصيلاً عما جاء في تلك الكلمة لأهميته. □

* عميد كلية التجارة بجامعة إب

لاحوارات مع ارتفاع بيارق الجاهلية!

بكل تأكيد لا نأتي بجديد عندما نقول ان التعددية السياسية لا تشرع لأي حزب أو مجموعة أحزاب متحالفة ممارسة الابتزاز السياسي عن طريق استغلال أوضاع اقتصادية أو أمنية تمر بها البلاد.. فضلاً عن أي تآمرات خارجية أو داخلية تتعرض لها لاعاقة مسيرتها التنموية على الصعيد الداخلي أو لتشويه مواقفها والتزاماتها على الصعيد الخارجي..مثل هذا السلوك الحزبي-الذاتي المفرط في خطابه ورهاناته على كل أنواع المعيقات هو «جاهلية سياسية» وفقاً ومفهوم الجاهلية والتي تعني سلوكاً تعصبياً منطلقاً من نعرات ذاتية لا ترى إلا مصالحها, مما يعني انتفاء الوعي والإدراك لمصالحها من خلال مصالح الآخرين, مثل هذا السلوك لا ينتج إلا عن جهل مركب نتيجة لوقوع العقل في أسار ذات متضخمة لا ترى إلا قصور الآخرين, وبالتالي لا تستطيع ان تدرك ذاتها وقدرتها على التأثير!!

في حياتنا السياسية على مستوى الفرد والمجموع الكثير من هذه القضايا والشواهد, التي يستفزها كل توجه جاد للإصلاح والتطوير ولا تجد فيه غير كونه خطراً سيفقدها مبرر وجودها تماماً مثل القاعدة الاجتماعية على تبني خياراتها وفرض إرادتها لمنع هذه الرايات والدعوات الطائفية والعشائرية والمناطقية وان تلونت بألوان وشعارات-إنقاذية وحوارية, فهي مازالت رايات «جاهلية» كونها تنطلق من عصبوية اجتماعية أو ذاتية حزبية-لا ترى مساحة الوطن وقدرته المجتمعية إلا من خلال مساحة ذاتيتها!؟

هذه الصورة تعكسها لنا مجموعة من التصرفات «الطفولية» في منتظمنا السياسي-بكل تكويناته الحزبية ومكوناته القبلية والتنظيمية في مختلف مفاصل أي تنظيم-الكل لا يرى غير ذاته ويعمل على ترسيخ وصايته واحقيته، فهو يدعو إلى عقد المؤتمرات والحوارات لا بهدف تجذير مبادئ وثقافة الحوار في الفكر السياسي وتأصيلها في ثقافتنا السياسية والمجتمعية بقدر ما تهدف إليه لتجديد حضورها في المشهد السياسي وبالتالي تمكينها من فرض طلباتها لتحقيق مكاسب سياسية هي أول من يدرك عجزها عن تحقيقها من خلال تأثيرها داخل المجتمع بمختلف قواه وشرائحه لعدم وجود رقعة اجتماعية لحركتها داخله أو لمحدودية تلك الرقعة, حتى لا نقول لتجاوز المجتمع سن الطفولة-التي ما زالت مهيمنة على الذهنية السياسية لأحزاب وتنظيمات ما زالت أسيرة نشأتها الحزبية-في ظروف مختلفة تماماً عن ما هي عليه اليوم.

تلك الظروف-التي مر فيها على المجتمع اليمني حين من الدهر كان فيه الحديث عن الحرية والديمقراطية-خروجاً على الوطنية بل وخيانة وطنية وعمالة للاستعمار والقوى المرتبطة به-وبموجب قوانين السيطرة والأحدية والشمولية الحزبية.. تتم محاكمة المطالب بها وتصفيته حتى من داخل التنظيم ذاته.. تلك الظروف التي نشأت فيها معظم أحزابنا أو فرخت لأحزاب فوق الوطنية-قومية أو إسلامية واشتراكوية من قبل احزاب حاكمة في المحيط العربي-أو لصالح قوى ذات استراتيجيات ومصالح لم تعد موجودة, فضلاً عن أن أحد يتهمها اليوم في وطنيتها -بل ويبرر البعض ذلك بقسوة وشمولية الأنظمة الحاكمة؟!

تلك الظروف والأوضاع تبدلت وأصبح الجميع في فضاء سياسي واجتماعي يتمتع فيه الكل بحرية سياسية ونظام ديمقراطي له آليات وموجبات مختلفة تفرض على الجميع التعامل مع الاختلاف في الرأي والرؤية الفكرية والسياسية على قاعدة الاختلاف القائم على إنتاج رؤى تجعل من الثوابت وسيلة للبناء والتجديد والمواكبة لمختلف المتغيرات التي حدثت داخل المجتمع على مدى السنوات العشرين.. من الحرية..وهذا يفرض على الجميع-مغادرة تلك الطفولة السياسية.. التي تتجلى في كثير من المواقف السياسية من القضايا المطلوب طرحها لحوار وطني.. نستطيع من خلاله تجديد مفاهيم جديدة سياسية ومجتمعية تثري العقل السياسي وتحفز القاعدة الاجتماعية على تبني خياراتها وفرض إرادتها لمنع هذه الرايات والدعوات الطائفية والعشائرية والمناطقية وان تلونت بألوان وشعارات-إنقاذية وحوارية, فهي مازالت رايات «جاهلية» كونها تنطلق من عصبوية اجتماعية أو ذاتية حزبية-لا ترى مساحة الوطن وقدرته المجتمعية إلا من خلال مساحة ذاتيتها!؟

عبدالله عمر باوزير ●

لايقاف.. ارتفاع تلك الرايات وبيارقها «الجاهلية» التي ظهرت في فضائنا السياسي في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦ الرئاسية والمحلية لمواجهة وإعاقة مشروع وطني تم الإجماع عليه وحصل على أصوات الأغلبية من الناخبين تجاوزت ٧٦٪ لصالح الرئيس علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام وعلى ما لا يقل عن ٨٠٪ من مقاعد المجالس المحلية-على مستوى مختلف الوحدات الإدارية- المحلية للدولة اليمنية-المعاصرة.

هذا المشروع كان يمكن المضي فيه بناءً على التفويض الشعبي والإرادة الوطنية للمجتمع اليمني-إلا أن فخامة الرئيس توجه إلى المنتظم السياسي الممثل في المؤسسات الدستورية وخارجها من أحزاب بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني ودعا الجميع إلى «حوار وطني» وفي ذلك خطوة إلى الأمام-لتعزيز دور هذه القوى السياسية بصرف النظر عن رقعة تأثيرها في الفضاء السياسي والاجتماعي.. بل ودفعها إلى التجديد ومواكبة المتغيرات على صعيد اليمن الجديد-للمساهمة في تحقيق المستقبل الأفضل.

في تقديري, ووفقاً لقراءتي لمبادرة فخامته-يومها التي نوقشت في (منتدى الخيصة الثقافي والاجتماعي-بمدينة المكلا) بناءً على ورقة عمل قدمتها وقلت فيها يومها من عام ٢٠٠٧ نحن أمام تحديات الانتقال إلى الجمهورية اليمنية-الثالثة..يومها لم أكن أتوقع من تلك القوى ومنها التي لها وجود في محافظة حضرموت فعلي أو مقري منظور إليه من زاوية وجود مقر للتنظيم, مع الإقرار بوجود ممثلي تنظيمات في تلك الندوة-لا أثر لهم داخل المجتمع ولا مقرات في محافظة حضرموت تماماً مثل مندوبي بعض المؤسسات والمصانع المنتجة-لتسالي تلاميذ المدارس مثل فشفاش (البطل) لكن البعض حضر تلك الندوة-وربما شارك فيها-أكثر من ذات الوجود-المقري والمجتمعي, وقد خرجت يومها برأي يؤيد صوابية قراءتي.. فضلاً عن كوني مستبشراً ولكن وبعد مضي ثلاث سنوات أجد نفسي أمام هذه البيارق التي ارتفعت بالرفض يومها-لتتحول تلك الظاهرة إلى حالة من الرفض لكل ما من شأنه إعادة صياغة (وحدتنا الوطنية) في ظل تعدديتنا السياسية, فالوطن.. وطن الجميع والعلاقة بأمنه واستقراره محكومة بالدائرة الوطنية.. وهي بالتالي غير قابلة للتهميش والمماحكات الحزبية.. ولكن كيف يتأتى لنا ذلك ؟! وقد تحولت أحزابنا إلى منابر ترفض ما سواها ولا تقبل بغير ما يخدم زعاماتها السياسية والاجتماعية تلك التي مضت مع انتهاء الاوحدية وانقراض الشمولية-أو هذه التي برزت إلى خشبة المسرح وهي ما زالت تتعامل مع الشأن الوطني من خلال عقلية الإقصاء والوصاية وتصف كل توجهات «الحكومة» بكل أنواع التشكيك وصفات الفساد مستخدمة كل أنواع المفردات في الحط من جدية التوجه.. خارج دائرة قيم ومقتضيات المسؤولية-السياسية والوطنية.

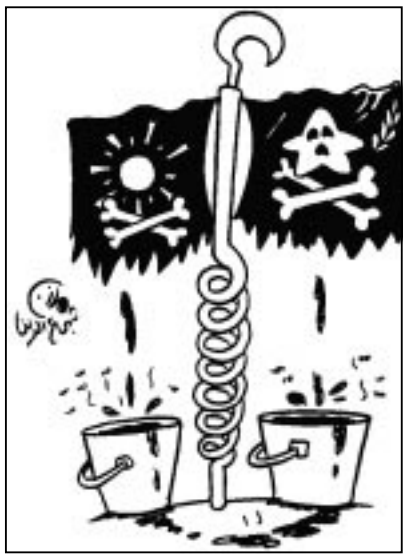

لذلك لا نأتي بجديد إذا ما قلنا ان التعددية السياسية لا تشرع لأي حزب أو مجموعة من الأحزاب ممارسة هذا العمل السياسي والإعلامي-والذي لا يعني في الحزب-ومؤسساته القيادية والتي عليها العمل في خدمة هذا الزعيم أو ذاك القيادي.. ودون أن نسال عمّن يخدم الحزب بما يطلقه من تصريحات ويطالب به من حوارات؟!وإذا ما حصل تقابل بما هو أسوأ من التهميش والإقصاء.. والإهمال ؟!أو ليس في ذلك..

جاهلية ولنقل جهل بدور الحزب في الحياة السياسية الديمقراطية, بل وعدم معرفة بدوره الوظيفي في المجتمع.لذلك.. علينا ألا نستغرب إذا ما ارتفعت الأصوات وتلونت الرايات وانْدفع مروجو النعرات القَبَلية والمناطقية وارتفعت الشعارات المطالبة.. بحل قضايا جهوية_وتسوية أخرى طائفية, وأصبحت قضايا الولاءات الوطنية مجرد غطاء لولاءات دون ذلك بكثير, أكان القائلون بها مدركين لها-أم منطلقين من ذات طفولية جاهلة بخطورة ما تطرح عن وعي أو جهالة, وفي الحالتين علينا أن نواصل الحوار في اتجاه آخر.. هو المعني بذلك, وهو المجتمع اليمني !!من منطلق أن المجتمع هو الهدف والوسيلة للتغيير والقادر على فرض الوعي بحقوقه على كل من يريد أن يتصدى للعمل العام.. لا التجارة السياسية.

- أخيراً.. صدر قانون الانتخابات بعد مناقشته فقرة فقرة من قبل نواب الشعب في السلطة التشريعية, وصودق عليه من قبل ممثل سيادته فخامة رئيس الجمهورية وأصبح ساري المفعول وملزماً لكل أطراف العمل السياسي.. والمجتمع, وبصرف النظر عن ما يمكن أن يترتب على ذلك من هذا الطرف المنسحب من جلسة التصويت.. أو ذاك الذي لم يستطع الوصول إلى مقاعد مجلس النواب, ومنهم من كان يراهن على (الحوار الوطني) و تأزيم الحياة السياسية.

لذلك علينا ان نتوقع كل أنواع السلوكيات الابتزازية.. لا ممن انسحبوا من جلسة التصويت بل وممن يضعون أو يعرضون أنفسهم في سوق المساومات ؟! ومنهم من يسوق نفسه عن طريق وهم علاقاته بهذا الطرف المحلي أو ذاك الخارجي ويدعي القدرة على إدارة علاقات مع تلك الأطراف-لا يستطيع الحزب الحاكم إدارتها.. هذا الجهل بالذات هي مشكلتنا.. وحتى لا تتيح الفرصة لمزيد من مسايرة هذه الجاهلية ولا نترك لها مساحة للنمو لا بد من التوجه إلى الانتخابات, والعمل على خلق وعي سياسي يتجاوز تلك الولاءات الشخصية والحزبية وهذه مسؤولية المؤتمر الشعبي العام ومن مسؤولياته ترسيخ وعي ان الدولة اليمنية-المعاصرة هي كيان قانوني وسياسي للجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية ومنابتهم المجتمعية والجغرافية والسيادية في هذا الكيان الجغرافي ومجتمعه للشعب.. مالك السلطات.

بهذا الوعي.. نغادر الجاهلية السياسية ونستطيع أن نتحاور لبناء اليمن الجديد.. وفي ذات الوقت الشعب هو المتكفل بإسقاط..بيارق الجاهلية.. الجديدة.□

عضو المجلس المحلي م/ حضرموت

الإصلاح يسقط في الاتاتوركية

عكست الكلمات والبيانات الصادرة عن فروع مؤتمرات حزب الاصلاح، حالة تشرذم وصراع اجنحته التي يعاني منها منذ سنوات، لذا فلم تأت بجديد، في ظل بقاء تلك الاسطوانة المشروخة التي اعتادت على ترديدها، وتحميل الآخرين اخطاءها، في محاولة منها لا قناع اعضاء الحزب، انها لم تشخ.. ولم تخرف، وأنها لم تقترف أي خطأ أو مخالفات لسياسات الحزب.

منصور الغدره

نسخة واحدة كتبت بلغة مسفهة تلك الكلمات التي القيت من قبل قيادات حزب الإصلاح تشبه تعميم خطبتي الجمعة التي توزعها عليهم لكنهم قالوا إنها صادرة عن المؤتمرات الفرعية حيث ظهرت بمفردات واحدة وعبارات مكررة، تم طباعتها بعدد فروع حزب الاصلاح وتعميمها عليهم.

"التغيير"، كان مجرد شعار استخدمه المتنفذون للحزب، لخداع القواعد التي كانت تامل ان تكون هذه المؤتمرات محاولة اخيرة للتغيير من الداخل وبما يعبر عن اجماع قواعد التنظيم، وتقويم مسار الاصلاح، واعادته الى جادة الصواب، بعد ان انحرفت بخطه وسياسته بسبب القيادة المحنطة.

قواعد الإصلاح كانت تنظر الى هذه المؤتمرات ان تحدث تغييرات جوهرية في قيادة الحزب الحالية وسياستها المتطرفة.. لكن النتائج خيبت آمالهم، فأدركوا انهم يتعرضون لعملية انقلابية، لا تختلف عن سيناريو الانقلابات التي تتبعها قيادات حزبهم مع المؤتمر كالانقلاب على اتفاق فبراير..

ما خرجت به مؤتمرات حزب الإصلاح، ولدت حالة من الاحباط واليأس لدى أعضاء الإصلاح الذين وجدوا أنفسهم وخلال عشرين سنة، لا رأي لهم، مجبرون على الإصغاء لأشخاص، ضاق منهم ومن تصرفاتهم، الجميع بما في ذلك أولادهم..

بعد أن جاءت النتائج صورة طبق الأصل للاجتماعات والمؤتمرات السابقة، فلا أمل لهم في التغيير، وعليهم أن يلزموا الصمت أمام قيادات ديكتاتورية لن تغير إلا عندما يتدخل عزرائيل..

استبداديون

الأجواء الاستبدادية، انعكست بالفعل على قرارات مؤتمرات فروع الإصلاح ، حيث خضعت كلها لأهواء قيادات الإصلاح والتي فرضت إراداتها على قواعدها، وهو ما كشفته تلك النتائج المتخبطة والمغالية في مستوى درجة السفه في البيانات والذي كان يهدف أيضاً إلى مصادرة حقوق أعضاء الاصلاح، وقمع كل الآراء المعارضة بشدة لمواقف قيادات تنظيمهم والذين طالبوا بمحاسبتهم بسبب اقدامهم على اقامة تحالفات مشبوهة مع الحوثيين وقطاع الطرق ومع بقايا عناصر الانفصال، وهي تحالفات تتعارض مع برنامج وسياسة الحزب، وتسعى الى اعادة تطبيق تجربة أتاتورك داخل التنظيم بالقوة..

نعم لا جديد..

فالجمعة الجمعة والخطبة.. الخطبة.. الوجوه التي انتجتها مؤتمرات الإصلاح قبل سنوات او تم (مبايعتها) من جديد، الأشخاص الذين القاهم يصرخون، ويشتمون ويجمعون ثروات مشبوهة.. حولوا حزب الاصلاح الى شركة لتحصيل الأموال والجاه فقط..

لم نر أي عنصر اصلاحي جديد دخل إلى قيادات فروع حزب الاصلاح في جميع المحافظات التي عقدت فيها، باستثناء المواقع الشاغرة نتيجة موت اصحابها أو ترشيح اصحابها لمواقع اعلى- كما هو الحال لفرع عمران- وما عدا ذلك فقد فرضت القيادات السابقة، في مختلف الهيئات الفرعية بالقوة سواء أكان ذلك في المكاتب التنفيذية أم في الهيئات القضائية أم القانونية أم الشورية.

فتلك النتائج المخيبة لآمال القواعد الاصلاحية نجد انها قد أصابت مواقع الإصلاح الاخبارية بالغثيان، فاضطرت إلى الاحتجاب والإغلاق بداعي التطوير والتحديث، كما فعل موقعا «الصحوة نت والإصلاح نت»، اللذان يبدو أنهما صدما بفظاعة تلك النتائج التي لم تأتي بشيء يستحق الإشادة أو النشر.. فعمد القائمون على تعطيل تلك المواقع والتواري عن الانظار، هروباً من فضيحة تلك المسرحية المخجلة، بالادعاء ان التوقيف نتيجة القيام باعمال تطوير، وفي حال صدقت فيما تقول، فان ذلك لن يكون الا رد فعل منها على جمود قيادة الحزب، او انه نتيجة اليأس الذي أصابها بسبب عدم قدرة مؤتمرات الحزب على التغيير في قياداتها، فارادوا ان يجروا التغيير في شكل المواقع الاعلامية، لتجاوز حالة الإحباط..

أما الكلمات التي القيت من قبل قيادات الإصلاح، فهي تعبر عن لوثة جنون أصابتها، فصارت تتهم هذا وتسب ذاك.. تمنح صكوك الغفران لمن تشاء، وتكفر من تشاء وترمي أخطاءها وفشلها على غيرها..

للأسف لقد رفضت الخروج عن تطبعها الفوضوي، ونظامها الديكتاتوري، القائم على الفتاوى السياسية التي ترتدي جلباباً دينياً.. ففضلت البقاء على جمودها في دهاليز عش دبابيرها.

تلك العقول المتحجرة، لم تستفد من وقائع الحياة ولا من تجاربها السابقة مع الشعب اليمني.. وما تعلمته هو اتقانها لفنون الكذب والتضليل، فتحاول من خلاله تحميل أوزارها وخطاياها على الآخرين..

لذلك نجد ان قيادة حزب الإصلاح، بدلا من ان تكاشف أعضاءها وتصارحهم.. وتقف وقفة تقييمية صادقة أمام التطورات التي شهدتها الساحة الوطنية، وتبين لماذا رفضت التنازلات التي قدمها المؤتمر.. ولماذا أفشلت الحوار و.. و.. الخ، نجدها تلقي باللائمة على المؤتمر الشعبي العام، والتخمة التنظيمية فما عاد ذلك الحزب الملامس لهموم الناس كما كان، نرجو ان يعود الإصلاح لسابق عهده حزبا جماهيريا بامتياز".

وتحت عنوان(اعرف صغر شخصيا)، علق محمد العامري، بالقول: "اخواني انا اعرف عبدالله صغتر شخصيا فانا اعيش في نفس الحارة اللي يسكنها واعرف الجامع اللي يخطب فيه والله الذي لا اله الا هو ان عبدالله صغتر انسان مريض (....) واتذكر ايام الثمانينات والتسعينات كان ينتقد اصحاب السيارات الفارهة في ذلك الوقت "ابودبة و"ليلى علوي" انهم بلعبوا بالفلوس.. وعندما اصبح رئيس احدى الجمعيات الخيرية اصبح يملك ثلاث سيارات مونيكا آخر موديل والآن في المنبر لا يتكلم عن سيارات الـ"مونيكا" ..

وهو من دعاة التدمير اينما حل اتمنى من عقلاء الاصلاح ان يغيروه من منصبه لأنه دائما ما يصب الزيت على النار بـ(....).. وهذه شهادة حق وأمانة".

وينصح المعلق، عبد الله السيلي، الشيخ المهندس- حد قوله- بالتجرد نحو الدعوة للسلم، لا الدعوة الى الحرب، حيث قال انه يعرف الشيخ المهندس منذ ان كان طالبا في الهندسة الكهربائية بالإسكندرية حيث كان مرحا واجتماعيا ولا يخفي طائفيته وعنصريته..

- ومن التعليقات على مؤتمر الجوف، قال احد المشاركين: "ليس اولى بالأخوة في التجمع اليمني للإصلاح تلوين تنظيمهم من مختلف المديريات بدلا من احتكاره على مديرية الحزم وما حولها فلماذا كل هذه الانتقادات للحزب الحاكم اذا لم تبدؤوا بالتغيير بانفسكم..؟!

في حين اطلق آخر على نفسه اسم "احمد" يقول تحت عنوان(المشترك الشاكي الباكي): ان الاصلاح والمشترك اصبحوا شاكين باكين ولا جدوى منهم، شوية قرارات واعتصامات ومجابرة وكلام فاضي ولم نر أي جدوى لها ولا بفعلوا شيء.. بس كلام و بقبقة" ولا نرى منهم عمل اي شيء تعبنا من هذا وملينا امانه اني من اول لما شفت ان فيه صحوة كنت اتابع الاخبار وانا اريد اتابعها الآن لما ارى كل يوم نفس السيناريو مليت من قراءة الأخبار هذه اللي كل يوم وعليها مكرر استنكار.. هذا وما خفي أعظم..□

مؤتمرات الإصلاح عقدت تحت شعار التغيير.. ولم يغيروا أحداً

أحزاب.. جمعة مباركة

■ ليس من العيب أن يخصص بعض خطباء الجمعة خطبتهم لتناول قضية سير الشوارع والحوادث المرورية التي تتزايد مأساتها في بلادنا.

وليس من الخطأ أن يتحدث الخطباء عن مسألة الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية والاسراف القريب في الاسلوب الشيطاني في الاستخدام ونصح المؤمنين بضرورة الترشيد واستشعار المسؤولية في مواجهة الخطر الذي يهدد مستقبل المياه في اليمن.

قضايا عدة تلامس تفاصيل حياتنا اليومية بها من السلبيات ما يكفي وما يستدعي من خطباء المساجد للتدخل والمساهمة في قول كلمتهم.

لكنها تبدو غائبة بقصد ودون قصد عنهم حتى الآن.

في حين يطغى المشهد السياسي على تناولاتهم الجمعية بمناسبة ودون مناسبة وتبقى قضية الدعوة الى التبرع لصالح دول وجهات من المصادفة ان اغلب اسمائها تنتهي بالحرف نون.

نجيب شجاع الدين

وحول نصرة من يمثلون هذا الحرف الايجدي تشير الاحصاءات الى أن ما يجمع يوم الجمعة في المساجد يصل سنويا الى حوالي ٧ مليارات ريال بشكك بعض الراسخين في العلم والتجربة ان بعضها لا يذهب لأعمال الخير.

لا نريد من الذين يجيدون فن الخطابة أن يعملوا على تمجيد النظام والتصوير على انه أجمل ما في الكون ولا نريد ايضا أن يمارسوا أعمال التحريض الهدامة وتوجيه الانتقادات والاتهامات لأشخاص بلا وجه حق، وإنما نريد خطاباً متوازن الكلمات متعادل الاتجاهات يذكر الناس على الأقل بأن إماطة الأذى عن الطريق واحدة من شعب الإيمان.

هناك من يرى أن أحزاباً تستغل منابر المساجد لتدشين حملاتها الانتخابية أو الدعوة لمقاطعتها وهذا أمر غير سليم، حتى إن برر عدد من خطباء المساجد ذلك برؤيتهم التي يقتنعون بها حول ان ضعف ممثل مجلس النواب في هذه الدائرة أو تلك يعطيهم المشروعية في أن يكونوا الصوت الناطق بلسان المواطن المظلوم.

يعلم الجميع أن المساجد ليست الساحة المناسبة لخوض مراحل الانتخابات بل على هؤلاء الدخول اليها من الابواب المفتوحة وترك الأبواب المغلقة في حال سبيلها.. كي تكسب قناعات الناخب عليك أن تتقدم بطلب الترشح وتقدم برنامجك الانتخابي له وتنافس من حولك في أن يختارك صوت من كفل له الدستور والقانون التصويت واتخاذ القرار.□

najeeb8@makoob.cd